



التكوين الجامعي وعلاقته بالإدماج المهني للمتخرجين الجامعيين العاملين ضمن عقود ما قبل التشغيل: تلمسان نموذجاً

The University Formation and its relation with the Professional Integration of Graduated Students Working Under pré – Employment Contracts: Tlemcen as a Model

حمزة الشريف علي

بورقيعة سليمة*

مخبر السكان والتنمية المستدامة في الجزائر، جامعة أبو بكر

بلقايد، تلمسان، الجزائر

بلقايد، تلمسان، الجزائر

ali.hamzacherif@yahoo.com

berroguia84@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/12/16

تاريخ القبول: 2021/07/02

تاريخ الإرسال: 2021/06/22

ملخص:

عرف قطاع التعليم العالي في الجزائر إصلاحات متعاقبة، ركزت من خلالها على تفعيل علاقة الجامعة بعالم الشغل، من خلال ربط التكوين الجامعي بالتشغيل، لهذا هدفتنا من خلال دراستنا إلى إلقاء الضوء على واقع التكوين الجامعي بالجزائر وعلاقته بإدماج المتخرجين في سوق العمل، وكذا الوقوف على أهم الأسباب التي تعوق حصول حامل الشهادة الجامعية على وظيفة دائمة، ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على الاستمارة كأداة رئيسية لجمع البيانات موزعة على 270 مبحوث ومعالجتها بواسطة برنامج SPSS كما استخدم في الدراسة الميدانية المنهج الوصفي التحليلي للتأكد من صحة الفرضيات والإجابة عن الإشكالية والتساؤلات المطروحة فخلصت الدراسة إلى أن سياسة الباب المفتوح أمام التعليم الجامعي، وتخريج أعداد هائلة من الطلبة مقابل محدودية المناصب المفتوحة إلى جانب توجيه الطلبة إلى تخصصات لا يحتاجها سوق العمل مع الطابع النظري للتكوين الجامعي جعل الطالب الجامعي يفتقر إلى المهارات اللازمة.

الكلمات المفتاحية: تكوين جامعي، إدماج مهني، عقود ما قبل التشغيل، خريجي التعليم العالي، سوق العمل.

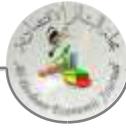
Abstract :

The Algerian higher education sector has witnessed subsequent reforms through which the relationship between university and employment has been promoted via linking between the university formation and the employment. Therefore, our study aims at shedding light on the Algerian higher education reality and its relation with integrating the graduated students in the employment market. To achieve the objectives of the study the questionnaire was relied on as a main tool for data collection and then processed by the SPSS program. Our study also addresses the reasons behind preventing the graduated students from getting permanent jobs. The study has concluded that the policy of the opening doors to the higher education and the huge number of the graduated students, with job limitation, is a useless policy. In addition to the orientation of students towards specialties that aren't required in the employment market. Moreover, the formation's theoretical nature has deprived the students from the necessary.

Key Words: University formation, Professional integration, Pre employment contract, Graduated students, Labour market.

JEL Classification: E24, J41, I23.

*مرسل المقال: بورقيعة سليمة (berroguia84@gmail.com)



مقدمة:

تعد الموارد البشرية من أهم المقاييس التي تقاس بها ثروة الأمم كون أن العنصر البشري ودرجة كفاءته هو معيار تحقيق التقدم، وهذا ما أكده علماء الاقتصاد أمثال آدم سميث "A. Smith" في كتابه الشهير "ثروة الأمم" و"ألفريد مارشال"، على أن الاستثمار في رأس المال البشري هو استثمار وطني والاهتمام بالفرد هو معيار تقدم الأمم وتحويل الثروات من مجرد كميات نوعية إلى طاقات تكنولوجية متنوعة تحقق التنمية المنشودة.

لكن الاستثمار الأمثل لرأس المال البشري لن يتحقق إلا من خلال وجود هياكل تدعم الطاقات البشرية وتحتضنها وتأتي في مقدمتها الجامعة، فلقد استوعبت الدول المتطورة هذا المنطق منذ القرون الماضية فأولت اهتماما كبيرا للتعليم من مستوياته القديمة وصولا إلى التعليم العالي هذا الأخير الذي من مهامه الأساسية تكوين أحسن للكفاءات التي يحتاجها المجتمع لدرجة أصبح يطلق عليه بالتكوين الجامعي، ولأن المجتمعات في تطور مستمر فإن التكوين الجامعي لأي بلد ينبغي أن يساير التغيير ويكيف نمط تكوينه الجامعي انطلاقا مما تمليه عليه خصوصيات مجتمعه الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية.

فالتعليم العالي المطلوب لهذا القرن ليس تعليما نمطيا مبني على الطرق التقليدية وإنما هو تعليم شامل وتخصصي يرتبط بمتطلبات التنمية القوية لأن قوة الأمم لم تعد تنحصر في الوقت الراهن بما تملكه من ثروات طبيعية أو جيوش أو بعدد سكانها بقدر ما تملكه من معرفة متطورة وثقافة متقدمة تتجسد في طاقاتها البشرية.

والجزائر واحدة من دول العالم النامي التي أولت اهتماما للتعليم العالي، ولم تبقى بمعزل عما يجري من تطورات في مجال التعليم العلمي خاصة في زمن التطور المعرفي والثورة التكنولوجية وهذا ما يتجلى من خلال الأهداف التي سطرت للتعليم العالي، وأهم المحطات والإصلاحات التي عرفها القطاع، من أجل تحقيق فقرة نوعية تمكنها من تفعيل دور التعليم العالي في المجتمع وربطه بمؤسسات سوق العمل حتى تضمن تخطيط استراتيجي، لأن الجامعة اليوم أصبحت تواجه انفجارا علميا تفرضه سياسة العولمة واقتصاد السوق مما يجعلها وسيلة من وسائل الانفتاح الثقافي والعلمي والتكنولوجي والاقتصادي، ولكي يتعزز دورها في المجتمع ينبغي لها أن تبني استراتيجيتها التكوينية وفقا لما يتطلبه سوق العمل لأن تكوين الإطارات دون إدماجهم في محيط العمل وتوظيفهم يعد هدرا للجانب المادي والبشري للبلد (مستقبل التربية في الوطن العربي، 1993)

الإشكالية: تعتبر مؤسسة التعليم العالي من أهم التنظيمات الاستراتيجية في المجتمعات الحديثة، بصفتها المنتج الرئيسي للفاعلين المؤهلين وقد زاد الاهتمام بالتعليم العالي والمراهنة عليه في ضمان التقدم وتحقيق التنمية المستدامة بهدف تحسين جودة الحياة للمجتمعات لدى مختلف الدول بما في ذلك الدول النامية فأضحى مطلب الالتحاق به يشكل مبتغى الكثير من الناس لما له من أدوار في إنتاج الكفاءات البشرية النوعية المؤهلة المحركة لمعظم عمليات الإنتاج عند تخرجها، واحتلالها لمواقع الفعل والتأثير، لتصبح مدخلات في سوق العمل ذو ميزة تنافسية تمكن المتخرج من توظيف تكوينه الجامعي في محيط عمله.



ومن هنا تتجلى علاقة مؤسسات التعليم العالي بسوق العمل، فالعلاقة تبادلية لأن سوق العمل ذو المتغيرات المتجددة باستمرار بحاجة إلى مخرجات المؤسسات الجامعية بمختلف تخصصاتها الأكاديمية وتنوعها، ما يحتم عليها التطوير الدائم لبرامجها وتخصصاتها لأن غياب التنسيق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل يعد من أهم التحديات التي تواجهها المجتمعات لانعكاساتها السلبية على مختلف نواحي الحياة وخطط التنمية.

والجزائر من دول العالم العربي التي عانت ولا تزال تعاني من مشكلة غياب التوافق بين المؤسسات الجامعية ومؤسسات سوق العمل لتصبح علاقة الجامعة بمحيطها ضعيفة وحادت عن إحدى مهامها وهي ضمان تكييف تكوينها الجامعي مع ما يحتاجه عالم الشغل، رغم أن الدولة الجزائرية بذلت جهودا معتبرة منذ الاستقلال وعبر مخططاتها التنموية من أجل تفعيل قطاع التعليم العالي خاصة التكوين الجامعي بصفته المنتج للكفاءات الوطنية التي تحتاجها قطاعات النشاط الاقتصادي، إذ نص إصلاح 1971 باعتباره أول إصلاح عرفته الجامعة الجزائرية على ضرورة إعادة توجيه محتويات التكوين والتعليم العالي وما يتم منحه من شهادات وفقا لسياسة التوظيف والسياسة التنموية، بالتركيز على الأسلوب العلمي الميداني لتسهيل الإدماج المهني، ثم أعقبه إصلاح 2004 وهو إصلاح هيكلي للمنظومة الجامعية تجسد في تطبيق نظام (ل م د) ليسانس، ماستر، دكتوراه، والذي من بين أهدافه ضمان جودة عالية للتكوين الجامعي وتحقيق انفتاح خارجي وعملي لمؤسسات التعليم العالي على المحيط الاقتصادي والاجتماعي وربط مخرجاته بما يحتاجه سوق العمل، وتحقيق أكبر قدر من الموائمة بينهما، ما يقلل تدريجيا من نسبة بطالة حاملي الشهادات الجامعية وإدماجهم في الحياة المهنية، كون أن قضية التشغيل والإدماج المهني للشباب هي من أهم القضايا التي تحاول الدول معالجتها باعتبارها من المسائل الحيوية التي تشغلها وبخاصة إشكالية الشباب خريجي الجامعات، وبالعودة إلى التجربة الجزائرية في مجال تشغيل الشباب وتحضيرهم لعملية الإدماج المهني فقد خطت الجزائر خطوات هامة في ذلك وعرف هذا الأخير مسارات متعددة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، فالبطالة لم تكن معروفة سنوات السبعينات، إذ كان يشار لطالبي العمل بالأشخاص قليلي الشغل بسبب سهولة إدماجهم مهنيا لتوفر مناصب العمل، وبعد منتصف الثمانينات 80 وبفعل الأزمة البترولية والأوضاع التي عرفتها الجزائر خلال نفس الفترة ارتفعت معدلات البطالة وصلت إلى 75% سنة 1989، 26% منهم من خريجي التعليم العالي، ليزيد الوضع تازما مطلع التسعينات، فالتجهت الجزائر من اقتصاد موجه إلى اقتصاد حر، تم من خلاله خصوصية الشركات وتسريح العمال وغلق المؤسسات العمومية.

ولوعي الحكومة الجزائرية بأهمية الشباب في عملية التنمية خاصة الشباب الجامعي تكفلت بمسألة تشغيلهم، فخصصت لها وزارتين هما: وزارة العمل والتشغيل ووزارة التضامن الاجتماعي والأسرة لإدماج الشباب طالبي العمل بما في ذلك حاملي الشهادات، ومن ضمن هاته الآليات الوكالة الوطنية للتشغيل هاته الأخيرة التي كان للخريج الجامعي الحظ الأوفر منها بفعل جهاز المساعدة على الإدماج المهني الذي من مهامه دمج المستفيدين من عقود مهنية في مناصب عمل تتلاءم مع شهاداتهم وتكوينهم الجامعي لكن في ظل واقع مأساوي أصبحت تتجرع تبعاته مخرجات التعليم العالي داخل المؤسسات سوق العمل بسبب ضعف تكوينها الجامعي وواقع أكثر مأساوية هي تلك



العقود المنتهية الصلاحية والتي تجعل من إمكانية إدماجهم مهنيا مطلباً بعيداً يبقى السؤال مطروحاً: ما مدى قدرة التكوين الجامعي على تحقيق إدماج مهني لمخرجات التعليم العالي العاملين ضمن عقود ما قبل التشغيل في الجزائر؟

- هل لطبيعة التخصص المدروس دور في تسهيل عملية الإدماج المهني لحاملي الشهادات الجامعية؟
 - هل يمتلك خريج الجامعة مؤهلات علمية وفنية تمكنه من الحصول على إدماج مهني؟
 - كيف ينعكس التكوين الجامعي، في تزويد سوق العمل لما يحتاجه من أيدي عاملة مؤهلة ومكونة تكويناً نوعياً؟
 - هل العملية التكوينية بالجامعة الجزائرية تستجيب لمتطلبات سوق العمل؟
- فرضيات الدراسة:** تقوم الدراسة في هذا البحث على فرضية عامة تتجزأ بدورها إلى ثلاثة فرضيات جزئية وهي كالتالي:

الفرضية العامة: لا يساهم التكوين الجامعي في الإدماج المهني لخريجي الجامعة العاملين ضمن عقود ما قبل التشغيل.

الفرضيات الجزئية:

- ظاهرة التحجيم والتدفق الكبير للطلبة مقابل قلة مناصب العمل، هي سبب مشكلة الإدماج المهني لحاملي الشهادات الجامعية.
- هيمنة الجانب النظري والأكاديمي على العملية التعليمية الجامعية، مقابل ضعف الجانب التطبيقي من أسباب عدم مساهمة التكوين الجامعي في إدماج الخريجين مهنياً.
- توجيه الطلبة إلى تخصصات لا يحتاجها سوق العمل هي سبب بطالتهم وصعوبة حصولهم على إدماج مهني بعد تخرجهم.

منهج البحث: اعتمدنا في دراستنا لموضوع: التكوين الجامعي ودوره في الإدماج المهني لخريجي التعليم العالي العاملين ضمن عقود ما قبل التشغيل على المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى جمع الحقائق والبيانات لظاهرة أو موقف معين، مع محاولة تفسير هذه الحقائق تفسيراً كافياً والوصول إلى نتائج أو تعميمات عن الظاهرة موضوع الدراسة.

أداة الدراسة: استخدمنا في دراستنا الاستبيان كأداة لجمع البيانات من مفردات العينة، وباعتبارها الأداة الأنسب للحصول على المعلومات المراد الوصول إليها موزعة على 270 مفردة ومعالجتها بواسطة برنامج SPSS.

عينة الدراسة: انطلاقاً من موضوع الدراسة الذي يخص التكوين الجامعي وعلاقته بالإدماج المهني لخريجي الجامعات العاملين ضمن عقود ما قبل التشغيل، من مختلف التخصصات وفي مختلف المؤسسات التابعة لمدينة – تلمسان وضواحيها فقد اعتمدنا على العينة القصدية، إذ قمنا بتوزيع استمارة البحث على مجموعة من حاملي الشهادات الجامعية المتواجدين عبر مختلف مؤسسات قطاع التوظيف العمومي (الجامعة، مديرية الخدمات الجامعية، مدارس



ابتدائية، مؤسسة الشؤون الدينية...)، لاقتناعنا أنها ستمثل مجتمع البحث وتساعدنا في الوصول إلى أهدافه، إذ شملت العينة 270 مبحوثا منهم (77 ذكورا و193 إناثا).

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في أنه:

● يقدم صورة حقيقية عن حدود العلاقة بين التكوين الجامعي وسوق العمل والتي هي علاقة إدماج بالدرجة الأولى.

● كما تعالج الدراسة ظاهرة مهمة لدى علماء الاجتماع والاقتصاد ألا وهي علاقة التكوين الجامعي كأهم وظائف التعليم العالي بالإدماج المهني كمطلب أساسي لكل حامل شهادة جامعية، كما أن الدراسة تستمد أهميتها من أهمية الجامعة ودورها الاستراتيجي في تكوين الموارد البشرية المؤهلة معرفيا وفنيا ومساهمتها في إدماج حاملي الشهادات في سوق العمل.

أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الغايات أهمها:

○ التعرف على دور التكوين الجامعي في إدماج حاملي الشهادات الجامعية العاملين ضمن عقود ما قبل التشغيل.

○ التعرف على الأسباب التي تصعب من إمكانية حصول خريجي الجامعات على إدماج مهني.

○ التعرف على طبيعة العلاقة بين التكوين الجامعي وسوق العمل.

○ إعطاء إضافة جديدة حول دور التكوين الجامعي في إعداد الإطارات والكفاءات العلمية القادرة على إحداث التنمية داخل مؤسسات سوق العمل.

○ استشراف مدى موازنة مخرجات الجامعة الجزائرية لاحتياجات سوق العمل، وربطها بخصائص التكوين الجامعي.

○ تقييم واقع التكوين الجامعي وسياسات إدماج حاملي الشهادات الجامعية في الجزائر.

التعريفات الإجرائية:

التكوين الجامعي: يعبر كل من التعليم العالي والتعليم الجامعي على مفهوم محوري هو التكوين الجامعي. فالتكوين الجامعي هو: الدراسة المتخصصة في الجامعات، ترتبط بمادة التخصص وما يرتبط بها من مواد عكس الدراسة في التعليم العام الذي يسبق التعليم الجامعي (مصمودي، 1998، صفحة 45). عرفه البعض على أنه تعليم عالي وتأهيل لقوى عليا رفيعة المستوى لكي تقوم بالترشيد والبحث العلمي وإنتاج المعرفة وتطبيقاتها العلمية المباشرة، وتنظيم إدارة المجتمع والدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا (أحمد مدكور، 2000). فضلا عن ذلك فإن التكوين الجامعي هو ذلك النمط من التكوين الذي يعمل على تنمية رأس المال البشري من أجل إعداد الكفاءات والإطارات من مخططين ومسيرين وغيرهم من أصحاب المهن الرفيعة في المجتمع من أجل مواصلة البحث العلمي في مختلف التخصصات والمشاركة في تطوير المجتمع وتنمية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة (الأخضر و براهيم، 2016، صفحة 412).



وبالتالي يمكن تعريف التكوين الجامعي إجرائيا على أنه عملية تعليمية متخصصة يتفاعل فيها أستاذ يمتلك برامج دراسية ووسائل تعليمية مع طالب يمتلك قدرات معينة تترجم بعد فترة زمنية بشهادة جامعية تسمح له بتحقيق طموحاته المعرفية والعلمية في إطار تنمية وتطوير المجتمع، كما يمثل التكوين الجامعي مجموع المهارات النظرية والتطبيقية التي يتلقاها خريج الجامعة وتؤهله للقيام بالدور الفعال داخل مؤسسات الدولة وتسهل عليه الاندماج المهني.

الإدماج المهني: يعرف الإدماج المهني في مفهومه العام بأنه سيورة تسمح للفرد أو مجموعة من الأفراد الولوج إلى سوق العمل في ظروف مواتية تمكنه من الحصول على منصب عمل (سمائلي، 2015، صفحة 201). كما يعرف على أنه سيورة انتقالية بين منظومة التعليم وسوق العمل، يمكن خريجي التعليم العالي العاملين في مؤسسات الدولة من اكتساب المعارف والمهارات اللازمة التي تساهم في تطورهم المهني والشخصي واكتساب خبرة تسهل عليهم الاندماج في الحياة العملية والحصول على منصب عمل دائم.

خريجو التعليم العالي: هي تلك الفئة الطلابية التي أنهت دراستها الجامعية وتحصلوا على شهادات علمية في تخصصات معينة تؤهلهم للولوج إلى عالم الشغل سواء كان العمل بصفة دائمة أو مؤقتة.

عقود ما قبل التشغيل: أنشأ برنامج عقد ما قبل التشغيل في الثلاثي الأخير من سنة 1998 بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 402/98 المؤرخ في 02 ديسمبر 1998، يموله الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب باعتباره جهاز الإدماج المهني للشباب، وتقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتسييره، يهدف إلى إدماج الشباب في سوق العمل خاصة البطالين الحائزين على شهادات جامعية وكذا البطالين خريجي المعاهد الوطنية للتكوين المهني وتغيرت تسميته بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08-126 المؤرخ في 19 أبريل 2008 الموافق لـ 13 ربيع الثاني 1429هـ، إلى جهاز المساعدة على الإدماج المهني DAIP، بحيث يسعى إلى تسهيل عملية حصول الشباب طالبي العمل لدى الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM على إدماج مهني من خلال الفرصة التي يمنحها إياهم عقد ما قبل الإدماج المهني في اكتساب تجربة تساعد على الإدماج النهائي لدى الهيئات والمؤسسات العمومية والخاصة.

I. التكوين الجامعي والإدماج المهني في الجزائر:

1.1 مشاكل التكوين الجامعي في الجزائر:

رغم جهود الجزائر لإصلاح منظومة التعليم العالي وتقومها وتحقيق التكامل بين البرامج والتوجهات التكوينية والتنمية، إلا أنها شخصت في كثير من الأحيان بالفاشلة من طرف كثير من الدارسين لهذا المجال، لأنها لم تستجب لاحتياجات المجتمع الجزائري لبعدها عن واقع الجامعة الجزائرية ومشكلاتها وعدم تكيفها مع المحيط الذي وجدت فيه، ومن جملة المشاكل التي كانت ولا تزال يعاني منها التكوين الجامعي في الجزائر بما يلي:

1.1.1 مشكلة التحجيم: يعد الإقبال المتزايد للطلبة على التعليم العالي والتدفق الطلابي على الجامعة من أكبر التحديات، وهذا راجع إلى تشجيع الدولة لديمقراطية التعليم، والنمو السكاني الكبير، إلى جانب ارتفاع الطلب على



التعليم العالي نتيجة الوعي الثقافي ورغبة الطلبة في تحسين مستواهم الاجتماعي والاقتصادي، بحصولهم على شهادة جامعية تسهل عليهم الحصول على منصب عمل يعزز من مكانتهم الاجتماعية والاقتصادية ومواجهة البطالة.

2.1. مشكلة التمويل: وهذا راجع ل:

- التسيير اللاعقلاني في الموارد البشرية والمالية؛
- مجانية التعليم وعدم إشراك الطالب في نفقات التعليم من (إيواء، نقل، إطعام، المنح، الكتب...)
- نقص تفتح الجامعة على المجتمع والبيئة الاقتصادية الوطنية والعالمية للبحث عن مصادر جديدة للتمويل؛
- بعد البحوث العلمية المنجزة عن واقع المجتمع وعدم ارتباطها بمشكلات التنمية.

1.3. مشكل التأطير: ظل مشكل التأطير مطروحا وذلك بسبب:

- التوسع الكبير في التعليم العالي؛
- ضعف التأهيل العلمي و البيداغوجي لطلبة الدراسات العليا؛
- تدني الوضع المادي والمعنوي وغياب التحفيز؛
- هجرة الكفاءات إلى الخارج وهذا ما اعتبره العالم "هاري جوهنستون" من أعظم الخسائر التي تتكبدها أي دولة من ميزان مدفوعاتها (بلخير، د-تا، صفحة 94).

4.1. مشكلة تدهور نوعية التكوين: يواجه التكوين الجامعي في الجامعة الجزائرية مشكلات ترتبط ب:

- ضعف برامج التكوين وقدم المناهج إضافة إلى نمطية التكوين المبنية على التلقين، مما لا يفتح المجال للإبداع والابتكار، زد على ذلك أن البحوث المنجزة هي بحوث من أجل نيل الشهادات وليست بهدف التطبيق العلمي، مما أدى إلى الحد من فعالية البحث العلمي وعدم مساهمته في تفعيل العملية التنموية وبالتالي ضعف التنسيق بين الجامعة ومحيطها السوسيو اقتصادي.
- زيادة نسبة الخريجين في التخصصات النظرية والإنسانية عن نسبتهم في العلوم التطبيقية.
- هيمنة التخصصات والأقسام والدراسات التقليدية وندرة التخصصات والدراسات الحديثة المتكاملة التي تجمع علوما متعددة تعالج موضوعا معيناً كعلوم الصحاري والبيئة والبحار وغيرها (الأخضر و براهمي، 2016، صفحة 416) مشكلة التعريب التي لا تزال مطروحة خاصة في التخصصات العلمية والتطبيقية.
- تطبيق نظام ل.م.د والمشاكل التي نتجت عنه كالتباين في محتوى برامج التكوين من جامعة إلى أخرى ومشكلة اللغة فالكثير من الميادين خاصة التقنية تدرس باللغة الفرنسية وهي لغة متحكم فيها لدى غالبية الطلبة مما يعيق تحصيلهم العلمي، كما أن نظام ل.م.د يواجه صعوبات كبيرة في التطبيق كونه ليس متعلقا بالجامعة وحدها بل يتعداها إلى الشريك الاقتصادي الذي هو الآخر يخوض تجربة جديدة تتمثل في: الخصوصية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحاضنات الأعمال وفتح المجال للمستثمر الأجنبي.
- عدم اعتماد مخططي التعليم الجامعي على رؤية واضحة للاحتياجات المستقبلية لسوق العمل من القوى البشرية. (الأزهر و بلعربي، 2014، صفحة 134)



● الأمية المهنية التي يعاني منها الكثير من خريجي الجامعة، مما يشكل عائقا لهم في محيط عملهم.

5.1. مشكل الهياكل والتجهيزات: رغم العدد الكبير للجامعات والمراكز الموزعة عبر التراب الوطني إلا أن التعليم العالي في الجزائر وبفعل الإقبال الكبير عليه لا يزال يواجه نقص في الهياكل البيداغوجية من أبنية ومعدات وأدوات تساعد على تطوير البحث العلمي ومن أجل التقليل من حجم مشكلة العقارات والتجهيزات لجأت الجزائر إلى إجراءات تعسفية في استرجاع الهياكل والتجهيزات على حساب قطاعات أخرى (CNRSE, 2001, p. 29)

2. برنامج الإدماج المهني للبطالين الجامعيين في الجزائر:

لم تتوانى الحكومة الجزائرية في البحث عن آليات لحل مشكلة بطالة خريجي التعليم العالي، حيث اعتمدت إستراتيجية تقوم على مقارنة أساسها الجانب الاقتصادي وتكوين قوة عاملة مدربة، ففي سنة 1998 استحدثت الحكومة الجزائرية لفئة الجامعيين برنامج عقود ما قبل التشغيل كآلية لدعم إدماجهم مهنيا وبعد عشرة 10 سنوات، تبين ضرورة تطوير هذه الآلية بما يتماشى والتطورات الحاصلة في الاقتصاد لئتم صياغة برنامج المساعدة على الإدماج المهني كأداة لربط مسألة تسيير بطالة أصحاب الشهادات العليا في مختلف القطاعات وتكوينهم وتحسين معارفهم أثناء فترة الإدماج.

يعتبر جهاز المساعدة على الإدماج المهني DAIP كآخر سياسة وطنية مستحدثة، منحت من خلاله الحكومة الجزائرية الأولوية للتكفل باحتياجات الإدماج المهني للشباب الذين يملكون أزيد من 70% من مجموع السكان الباحثين عن عمل، حيث دخل حيز التنفيذ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08-126 المؤرخ في 19 أبريل 2008 الموافق لـ 13 ربيع الثاني 1429هـ. ويهدف جهاز المساعدة على الإدماج المهني إلى:

● تشجيع كافة أشكال النشاط والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لاسيما عبر برامج تكوين وتوظيف.

● تنظيم أحسن لسوق العمل وتسهيل فرصة الاستفادة من منصب عمل دائم للشباب طالبي العمل لأول مرة المسجلين لدى الوكالة الوطنية للتشغيل وذلك بإدماجهم في القطاع العام والخاص. منح أولوية التوظيف إلى الجامعيين الموجودين في وضعية عقد إدماج بموجب الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتضمن القانون الأساسي للتوظيف العمومية.

● يوجه جهاز المساعدة على الإدماج المهني إلى ثلاث فئات:

○ الفئة الأولى: وهم طالبي العمل من خريجي الجامعات الحاصلين على شهادة ليسانس أو مهندس دولة وكذا خريجي المعاهد المتحصلين على شهادة تقني سامي أو شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية DUEA، يستفيدون من عقد مقابل 15.000 دج (CID).

○ الفئة الثانية: وهم طالبي العمل لأول مرة من خريجي الطور الثانوي لمنظومة التربية الوطنية ومراكز التكوين المهني يستفيدون من عقد مقابل 8000 دج (CIP).



○ الفئة الثالثة: وهي فئة طالبي العمل بدون تكوين ولا تأهيل، مستواهم دون الثانوي، يستفيدون من مصب مقابل 8000 دج بمساهمة المستخدم (CFI).

1.2. خصائص جهاز المساعدة على الإدماج المهني: يمتاز جهاز المساعدة على الإدماج المهني بمجموعة من الخصائص تتمثل فيما يلي: (خامرة، 2017-2018، صفحة 222)

- ربط بطاقة حاملي الشهادات بالقطاع الاقتصادي، إذ أن قطاع الإدارة العمومية لم يعط نتائج إيجابية فيما يخص دمج هذه الفئة في وظائف دائمة.
- تشجيع عملية دمج هذه الفئة بالمؤسسات مع منح المستخدمين امتيازات جبائية وشبه جبائية في إطار هاته الإستراتيجية ومنح تحفيزات على خلق مناصب شغل.
- مرافقة أحسن لحامل الشهادة الجامعية، من خلال نشاط تكوين وإعادة تأهيل وتحسين المعارف خلال فترة الإدماج (فترة العقد).

لكن وبالرغم من الأهداف التي وضعت للجهاز خاصة الحد من بطالة المتعلمين وإدماجهم مهنيا، إلا أنه لم يوفق في توفير عمل لخريجي التعليم العالي تتلاءم وتخصصاتهم العلمية بسبب القطيعة بين قطاع التعليم العالي والتشغيل. ورغم أن مدة العقد قابلة للتجديد في بعض الحالات إلا أن الجهاز لم يمنح المستفيدين حق التثبيت الدائم في أماكن عملهم والواقع يثبت ذلك. كما أن إستراتيجية التشغيل التي تهدف إلى امتصاص الضغوط الاجتماعية وذلك بإرغام الإدارات والمؤسسات العمومية على قبول عدد من العاطلين في إطار التشغيل التعاقدى لا تعني سوى التحول من بطالة ظاهرة إلى بطالة مقنعة أي خلق مناصب شغل وهمية لا معنى لها في الواقع الاقتصادي.

II. تحليل بيانات الدراسة الميدانية:

1. النتائج المتعلقة بالفرضية الجزئية الأولى:

أوضحت نتائج الفرضية الجزئية الأولى أن ظاهرة التحجيم التي تعاني منها الجامعة الجزائرية والتدفق الكبير للخريجين مقابل قلة مناصب العمل، هي سبب مشكلة الإدماج المهني، فالأنظمة الحكومية للدول النامية، تجعل من كل حاملي شهادات التعليم الثانوي مسجلين في التعليم الجامعي، وحسب ما جاء في تقرير البنك العالمي، فإن هناك تعداد فائق للطلبة، مرده في أغلب الأحيان إلى النصوص التشريعية التي تمنح لكل حاملي شهادات التعليم الثانوي الحق في التسجيل بالجامعة، رغم ضعف المصادر التنموية، وصعوبات إمكانيات الاستقبال في التعليم العالي، كما أن معظم الدول النامية بما في ذلك الجزائر، ترى في التعليم العالي وسيلة فعالة تمكنه من إحداث تغيير اجتماعي وثقافي وسياسي لترقية الهوية الوطنية وتطوير الموارد البشرية هذا ما شجعها على تبني سياسة الباب المفتوح أمام التعليم الجامعي. وبالرجوع إلى معطيات الدراسة الميدانية، يتضح من خلال الجدول الخاص بسنة الحصول على شهادة البكالوريا وسنة أول تسجيل بالجامعة أن أغلب المبحوثين 99.2% سجلوا بالجامعة في نفس سنة حصولهم على شهادة البكالوريا، وهذا لوعيهم التام بأهمية الدراسة الجامعية، باعتبارها تأشيرة الحصول على منصب عمل.



الجدول رقم 01: سنة الحصول على شهادة البكالوريا مع سنة أول تسجيل بالجامعة

النسبة %	مجموع	ما هي سنة أول تسجيل لك بالجامعة				ماهي سنة حصولك على شهادة البكالوريا
		بعد 2010	من 2005 إلى 2009	من 1999 إلى 2004	1999 قبل	
5.8	15	0	0	2	13	قبل 1999
	100,0%	0,0%	0,0%	13,3%	86,7%	
33.0	85	0	4	80	1	من 1999 إلى 2004
	100,0%	0,0%	4,7%	94,1%	1,2%	
48.2	124	1	123	0	0	من 2005 إلى 2009
	100,0%	,8%	99,2%	0,0%	0,0%	
12.8	33	33	0	0	0	بعد 2010
	100,0%	100,0%	0,0%	0,0%	0,0%	
100.0	257	34	127	82	14	المجموع
	100,0%	13,2%	49,4%	31,9%	5,4%	

المصدر: من إعداد الباحثين

ولكن من خلال الجدول السابق، يلاحظ أن أغلب الباحثين لم يحصلوا على عمل مباشر بعد تخرجهم، ودامت مدة بطالتهم من 0 إلى 12 شهرا بنسبة 75%، حتى وإن حصلوا على عمل فهو بعقد قابل للتجديد، وهذا راجع إلى العدد الكبير لمخرجات التعليم العالي ما يصعب من إمكانية احتواء سوق العمل لهم، لذا يفضل أغلب خريجي التعليم العالي التسجيل بالوكالة الوطنية للتشغيل والحصول على عقد عمل قابل للتجديد بدلا من بقاءه بطالا.

الجدول رقم 02: سنة التخرج مع مدة بطالة خريج الجامعة

المجموع	مدة البطالة							سنة التخرج
	10	لم يصرح	4	3	2	1	0	
3	0	0	0	0	1	2	0	قبل 1999
	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	33,3%	66,7%	0,0%	
31	0	1	0	3	7	7	13	من 1999 إلى 2004
	0,0%	3,2%	0,0%	9,7%	22,6%	22,6%	41,9%	
128	1	5	7	19	34	24	38	من 2005 إلى 2011
	0,8%	3,9%	5,5%	14,8%	26,6%	18,8%	29,7%	
92	0	2	2	23	21	7	37	بعد 2012
	0,0%	2,2%	2,2%	25,0%	22,8%	7,6%	40,2%	
254	1	8	9	45	63	40	88	المجموع
	0,4%	3,1%	3,5%	17,7%	24,8%	15,7%	34,6%	

المصدر: من إعداد الباحثين



وبسبب العدد الكبير لمخرجات التعليم العالي وإقبالهم الكبير على عقود ما قبل التشغيل أصبحوا يعانون في محيط عملهم من بطالة مقنعة أو يعملون فترات زمنية أقل من الحجم القانوني للعمل، المهم أنهم يحصلون على شهادة عمل تثبت خبرتهم المهنية، تساعدهم في الحصول على إدماج مهني مستقبلا، باعتبار الخبرة المهنية أصبحت شرطا أساسيا في عملية التوظيف. وبذلك فإن ارتفاع نسبة الإقبال على التعليم العالي وتخريج عدد هائل من الطلبة كل سنة جعل الدولة عاجزة عن توظيفهم وتكفيهم بمنحهم عقود عمل قابلة للتجديد لتهديتهم على أمل الإدماج التدريجي لهم.

2. النتائج المتعلقة بالفرضية الجزئية الثانية:

هيمنة الجانب النظري والأكاديمي على العملية التعليمية الجامعية، مقابل ضعف الجانب التطبيقي، من أسباب عدم مساهمة التكوين الجامعي في إدماج الخريجين مهنيا. فالجامعة الجزائرية ومن خلال الإصلاحات المتعاقبة التي عرفتها، سعت دائما إلى الاعتماد على الطرق التطبيقية والعملية خاصة بالنسبة للتخصصات التقنية، لتسهيل الإدماج الوظيفي، وربط الجامعة بالمحيط المهني، حيث أكدت هاته الإصلاحات على ضرورة إجراء الترتيبات الميدانية والخرجات العلمية، إلا أن هذا بقي على مستوى النصوص فقط، حيث توصلت الدراسة أن أغلبية الباحثين كان توجههم إلى تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية مقارنة بالعلوم التقنية

الجدول رقم 03: التخصص الجامعي المدروس

النسبة %	التكرارات	التخصص الجامعي
21,5	58	علوم إنسانية و اجتماعية
18,5	50	علوم اقتصادية
7,4	20	علوم سياسية
4,1	11	تكنولوجيا
11,5	31	آداب
9,6	26	لغات أجنبية
3,0	8	علوم دقيقة
1,5	4	علوم طبية
,7	2	هندسة معمارية
17,4	47	حقوق
4,8	13	أخرى
100,0	270	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين

فالتخصصات الأولى يغلب عليها الطابع النظري، حتى وإن كانت شعب العلوم الإنسانية والاجتماعية خاصة تعتمد على الدراسات الميدانية بالدرجة الأولى، لهذا فإن أغلب الباحثين غير راضين عن طبيعة تكوينهم الجامعي بنسبة 63%، لأنه تكوين أكاديمي قوي من الناحية النظرية وضعيف من الناحية التطبيقية يعتمد على الطرق



التقليدية في العملية التعليمية من إلقاء وحشو الأذهان بالمعلومات والمطالبة باسترجاعها، وهذا ما يقتل لدى الطالب روح التفكير الإبداعي والاعتماد على النفس، وإشراكه في العملية التكوينية.

الجدول رقم 05: الرضا عن التكوين الجامعي

النسبة	التكرارات	الرضا عن التكوين الجامعي
33,3	90	نعم
62,2	168	لا
4,4	12	لم يصرح
100,0	270	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين

كما أن هيمنة الجانب النظري على التطبيقي جعل أكثر من 54% من المبحوثين الذين يعملون في إطار عقود ما قبل التشغيل يصرحون بأنهم لا يقومون بتوظيف ما اكتسبوه من معارف في ميدان عملهم بسبب البتر الواضح بين ما تلقوه من تكوينهم الجامعي ومتطلبات الوظيفة، وبالتالي غياب الموازنة بين طبيعة التكوين الجامعي وما تفرضه مؤسسات سوق العمل. لذا فإن الطابع النظري الغالب على برامج التكوين الجامعي هي سبب صعوبة الإدماج المهني لحاملي الشهادات الجامعية الذين يعملون بعقود الإدماج.

3. النتائج المتعلقة بالفرضية الجزئية الثالثة:

توجيه الطلبة إلى تخصصات لا يحتاجها سوق العمل هي سبب بطالتهم وعرقلة إدماجهم مهنيا بعد تخرجهم. فعدم توفير فرص عمل للخريجين في نفس تخصصاتهم بسبب تضخم أعدادهم في تخصصات معينة تفوق الحاجة إليهم بعد التخرج، أدى إلى ظهور مصطلح الطالب "مشروع بطل" وهو ما يعبر عنه بعبارة أكثر أكاديمية، بعدم ملائمة المخرجات التعليمية لمتطلبات سوق العمل، حيث لا تلقى هذه المخرجات الطلب الفعال في سوق العمل، فلا تجد الكثير من التخصصات الفرص المناسبة بعد التخرج أو تظهر الحاجة إلى بعض المهن والوظائف التي لا يوفرها التعليم العالي، كون أن نسبة الطلبة في التخصصات النظرية يشكل نسبة 63% من مجموع الطلبة والباقي في التخصصات العلمية (بوترعة و حبة، 2013، صفحة 88)، فسوق العمل الإنتاجي بحاجة إلى التخصصات العلمية لأن التخصصات الأخرى في أغلبها تتلقى المعرفة النظرية فقط وأغلب برامجها تتجه لإشباع حاجات الباحث استكمالا لنيل شهادات جديدة أو لأغراض الترقيات الأكاديمية، مبتعدة عن الحاجات التطبيقية الحقيقية للمجتمع للمرحلة التي يمر بها أو المستقبل الذي ينتظره. (بولرباح، 2010، صفحة 08). إذ بينت دراسة قامت بها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الإنسانية والاجتماعية أن نسبة المتخرجين من كليات العلوم التطبيقية تقدر بحوالي 30% على مستوى العالم مقابل 70% في اختصاصات العلوم الإنسانية والاجتماعية. (حميا، 2005، صفحة 219)، فالفروع والتخصصات الدراسية بالجامعة تفتح تحت ضغط أوضاع طارئة وتحت تأثير عوامل خاصة بميول واتجاهات الأساتذة والمسيرين بالجامعات وتندرج ضمن استراتيجيات الجامعات الضاغطة على



المستويات المحلية والوطنية التي تقف وراء الطلب الاجتماعي على التعليم العالي، ويحدد مسبقا التكوينات بصفة عامة مع جهلها بمضمونها والمهارات التي سوف يحملها خريجها والدور الذي يقومون به في المؤسسات المستخدمة لهم. (العايشي، 1998، صفحة 25). لكن وحسب معطيات الجداول الإحصائية فإنه بالرغم أن أغلب المبحوثين جاء اختيارهم لتخصصهم الجامعي نابع عن رغبة ذاتية إلا أنهم غير راضين عنه، كونها تخصصات لا يحتاجها سوق العمل، وتجعل خريج الجامعة يعيش بطالا إذ كشف مدير التشغيل والإدماج على مستوى وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي أن طلبات العمل المتراكمة على مستوى الوكالة الوطنية للتشغيل أغلبها ملفات الشباب الحاصلين على شهادات في تخصصات غير مطلوبة في سوق التشغيل بالجزائر: كالسوسولوجيا، والحقوق، وهو ما يتسبب في بقاء ملفاتهم على مستوى الوكالة تنتظر لسنوات، لأن التوجه الحالي هو الانفتاح الاقتصادي مما يستدعي التركيز على التخصصات العلمية والاقتصادية الجديدة، لكن ما يحصل في الجامعة الجزائرية اليوم أنها مازالت تمنح كل سنة دفعات في تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية بغزارة (بلعسل، 2015، صفحة 219).

وحتى بعد حصولهم على عقود عمل فإنهم يواجهون إلى وظائف تتناقى مع طبيعة ما درسوه خلال مسار تكوينهم الجامعي، إذ كشفت الدراسة أن 54% من المبحوثين لا يوظفون ما اكتسبوه من معارف في عملهم بسبب عدم مناسبة الوظيفة للتخصص، وسبب القطيعة بين الجامعة ومؤسسات سوق العمل، رغم أن التكوين الجامعي خاصة في ظل نظام ل.م.د هدفه إعداد كفاءات ومؤهلات علمية وتقنية قابلة للت ترجمة في ميدان العمل، لهذا فإن المبحوثين فضلوا العمل بعقود عمل قابلة للتجديد وفي مناصب عمل لا تناسب تكوينهم بهدف الحصول على خبرات ميدانية مهنية تساعدهم في الاندماج المهني مستقبلا والحصول على عمل دائم.

الجدول رقم 06: مناسبة الوظيفة للتخصص الجامعي مع توظيف المعارف المكتسبة

المجموع	هل تقوم بتوظيف معارفك النظرية في إطار عملك			مناسبة الوظيفة للتخصص
	لم يصرح	لا	نعم	
35	1	17	17	تماما
100,0%	2,9%	48,6%	48,6%	
131	1	73	57	نوعا ما
100,0%	,8%	55,7%	43,5%	
39	1	23	15	قليلا
100,0%	2,6%	59,0%	38,5%	
50	1	31	18	لا تناسب تماما
100,0%	2,0%	62,0%	36,0%	
15	4	2	9	لم يصرح
100,0%	26,7%	13,3%	60,0%	
270	8	146	116	المجموع
100,0%	3,0%	54,1%	43,0%	



وبالتالي فإن توجيه الطلبة إلى تخصصات غير مرغوب بها في سوق العمل تزيد من نسبة بطالتهم وصعوبة إدماجهم مهنيا. وانطلاقا مما تقدم ذكره وبناء على ما جاء في نتائج الفرضيات الجزئية فإن المشاكل التي تعاني منها الجامعة الجزائرية من تحجيم والتكيز على الجانب النظري في الدراسات الجامعية مع عدم مراعاة التخصصات المطلوبة في سوق العمل من أسباب عدم مساهمة التكوين الجامعي في الإدماج المهني لخريجي التعليم الجامعي العاملين ضمن عقود ما قبل التشغيل.

خاتمة:

رغم الجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية من أجل النهوض بالجامعة باعتبارها أساس التنمية الشاملة من خلال رفع نسبة الإقبال على التعليم العالي وزيادة الإنفاق على نشاطات البحث العلمي بهدف ترقيته والقيام بإصلاحات في مجال التكوين، إلا أنها لا تزال تتخبط في مشاكل عدة أبرزها الاهتمام بالكم على حساب نوعية المخرجات وضعف في سياسة توجيه الطلبة إلى التخصصات المطلوبة في سوق العمل بسبب غياب استراتيجية واضحة لربط التكوين الجامعي بما يحتاجه عالم الشغل، مما أدى إلى ظهور مشكلة بطالة الجامعيين وصعوبة إدماجهم مهنيا، لذا فإن تطوير الجامعة الجزائرية بما يخدم التنمية المستدامة ومواجهة مشكلة بطالة الشباب المتعلم وإدماجهم مهنيا تتطلب بالدرجة الأولى توفير تكوين جامعي فعال يهتم بالتنوع، ويراعي حاجات المجتمع السوسيو اقتصادية مع التركيز على البحوث التطبيقية وتسويتها وإعادة النظر في مختلف السياسات الكلية من مالية وتعليمية وتدريبية ووضع خطة للتشغيل تشارك فيها كل الهيئات الفاعلة حتى تضمن التوافق الفعال بين التكوين الجامعي والإدماج المهني في مؤسسات سوق العمل.

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج هي:

- اعتماد سياسة التوجيه في الجزائر المقاربة الكمية في التكوين دون مراعاة خصوصيات سوق العمل لإحداث توازن مخرجات العملية التكوينية وما يحتاجه سوق العمل يؤدي إلى ارتفاع معدلات بطالتهم ويصعب من إمكانية إدماجهم مهنيا.
 - سياسة القبول العشوائي (الباب المفتوح) في الجامعات ومجانبة التعليم ساهمت في تخفيض نوعية التعليم وارتفاع أعداد الخريجين غير المؤهلين لما يحتاجه عالم الشغل.
 - تخريج أعداد من الطلبة في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل ووجود عجز في تخصصات أخرى نتج عنه ارتفاع بطالة حاملي الشهادات الجامعية والتي تميزت على أنها بطالة تخص شعب العلوم الإنسانية والاجتماعية.
 - قيام العملية التكوينية في الجامعة الجزائرية على إعداد الطالب نظريا وإبعاده عن الواقع الميداني خلق لديه فصلا بين ما تلقاه من معارف وواقعه العملي وهذا بسبب عدم تكييف الجامعة برامجها ونظمها التكوينية بما يتماشى واحتياجات سوق العمل مما نتج عنه عجز الدولة عن إدماج جميع مخرجات الجامعة في سوق العمل.
- انطلاقا من نتائج البحث الميداني نقترح ما يلي:



- إعادة النظر في سياسة القبول في الجامعات لضمان وجود طلبة مؤهلين مع مراعاة الحاجات المتجددة لسوق العمل.
- تحديد التخصصات المطلوبة في سوق العمل وتوجيه الطلبة إلى تخصصات يحتاجها الاقتصاد الوطني.
- الاهتمام بالعملية التكوينية بالجامعة وتحويلها (طرق تدريس، برامج، أساليب تقييم) والخروج عن الطرق التقليدية واعتماد طرق تكوينية تنمي المهارات المعرفية العلمية واعتماد طرق ميدانية تساعد على تطبيق المعلومات النظرية المحصلة في الجامعة.
- تكثيف الترتيبات الميدانية لتسهيل اندماج مخرجات التكوين الجامعي في الحياة المهنية، مع إنشاء مصالح مساعدة وإرشاد الطلبة على مستوى كل الجامعات لضمان التحضير الجيد للطلبة لعالم الشغل وإدماجهم مهنيا. (زرزور، 2013-2014، صفحة 292).

قائمة المراجع:

- الأزهر العقبي ، بالعربي أسماء ، واقع بطالة الجامعيين في الجزائر وفرص إدماجهم مهنيا خلال الفترة 2008-2012 ، دراسة ميدانية على عينة من الجامعيين العاملين ضمن جهاز المساعدة على الإدماج المهني بمدينة بسكرة ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد 16 / سبتمبر 2014 .
- أهداف التعليم العالي المؤتمر الفكري الخامس لاتحاد التربويين العرب، مستقبل التربية في الوطن العربي، بغداد 1993.
- بلعسل محمد، ظاهرة عدم التنسيق بين الجامعة وسوق العمل في الجزائر ، أين يكمن الخلل؟ جامعة المسيلة، نوفمبر 2015.
- بوترة بلال ، حبة وديعة ، الفحوى المعرفية بين التكوين الجامعي وسوق العمل كعامل مغزي للبطالة، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد الأول، سبتمبر 2013.
- بولرياح عسالي، الدور الحضاري للجامعة ومواكبة تطلعات التنمية المحلية، الملتقى الوطني الأول حول تقويم دور الجامعة في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة، الجزائر ، 2010 .
- خامرة ابوعمامة ، جودة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق الشغل في الجزائر، دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2017-2018 .
- زرزور احمد ، تقييم مساهمة الجامعة الجزائرية وهيئات التشغيل في إدماج الخريجين الجامعيين في سوق العمل، دراسة ميدانية بولاية أم البواقي ، دكتوراة، علم النفس العمل والتنظيم، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2013-2014.



- سمابلي محمود ، معوقات الإدماج المهني لخريجي التعليم العالي في سوق العمل من وجهة نظر مستشاري التشغيل العاملين ضمن جهاز المساعدة على الإدماج المهني DAIP في ولاية ميله، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 21، ديسمبر 2015.
- عزى الأخضر، إبراهيمي نادية، دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة لواقع الجامعة الجزائرية، المؤتمر العربي السادس لضمان جودة التعليم العالي.
- عزى الأخضر، نادية الإبراهيمي، دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة . (دراسة لواقع الجامعة الجزائرية)، المؤتمر العربي السادس لضمان جودة التعليم العالي ، 2016 .
- عمر بلخير، واقع إصلاح التعليم العالي في الجزائر، دراسة تحليلية ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مولود معمري، .
- عنصر العياشي، أي غد لعلم الاجتماع ، جامعة اليوم ، كتب غراسك، 1998.
- محيا زيتون، التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة السوق، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ، بيروت ، 2005 .
- مذكور على احمد، الشجرة التعليمية رؤية متكاملة للمنظومة التربوية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر د.ط، 2000.
- مضمودي زين الدين ، عوامل التكوين وعلاقات باتجاهات طلبة المدرسة العليا نحو مهنية التدريس، أطروحة دكتوراة في علم النفس، جامعة قسنطينة ، 1998.